دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور الفقه الإسلامي في معالجة التخلف الاقتصادي في البلاد الإسلامية رؤية منظومية
المصدر:	المؤتمر العربي الخامس - المدخل المنظومي فى التدريس والتعلم
الناشر:	جامعة عين شمس - مركز تطوير تدريس العلوم
المؤلف الرئيسي:	الصمادي، عدنان أحمد
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
مكان انعقاد المؤتمر:	القاهرة
رقم المؤتمر:	5
الهيئة المسؤولة:	مركز تطوير تدريس العلوم . جامعة عين شمس وجامعة الدول العربية
الشهر:	إبريل
الصفحات:	213 - 236
رقم MD:	31261
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الصناعات ، الفقه الإسلامي ، الأحوال الاقتصادية، العالم الإسلامي ، الرأسمالية ، الموارد الطبيعية، التجارة ، الموارد البشرية ، الأراضي الزراعية ، القرآن ، التنمية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، المعادن ، الطاقة ، مصادر الطاقة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/31261

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور الفقه الإسلامي في معالجة التخلف الاقتصادي في البلاد الإسلامية "رؤية منظومية"

د. عدنان أحمد الصمادى

أستاذ الفقة المقارن ورئيس قسم الشريعة بكلية الشريعة
جامعة جرش الأهلية – الأردن

❑ مقدمة:

تشترك البلاد المتخلفة اقتصادياً بسمات وخصائص منها: انخفاض مستوى دخل الفرد وعدم وجود بنية تحتية تخدم التنمية ، وانخفاض القدرة الشرائية وانتفاء التوازن السليم بين حجم السكان من جهة والموارد المادية المتاحة من جهة أخرى ، ووجود عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تشكل معوقات للنمو والتقدم.

ويتمثل التخلف الاقتصادي بشكل عام (من وجهة نظر النظام الرأسمالي) في عدم الاستغلال السليم لموارد المجتمع المادية والبشرية مما ينعكس في انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام ، أي انخفاض مستوى الاستهلاك من السلع والخدمات انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بالبلاد المتقدمة .

ويمكن حصر أسباب التخلف (من وجهة نظر النظام الرأسمالي) في الأسباب الآتية : تأخر أساليب أو فنون الانتاج ، وعدم وجود بنية تحتية تخدم التنمية ، وانتفاء التوازن السليم بين حجم السكان من جهة والموارد المتاحة من جهة أخرى، إضافة إلى بعض العوامل الاقتصادية والسياسية (بكري ، ١٩٨٦ ، ص١٥-١٧).

وبالنظر إلى ما تقدم نلمس أن نظرة النظام الحر إلى أسباب التخلف لا تتسم بالمنظومية حيث أغفلت دور النظام الاقتصادي والسياسية الاقتصادية كأسباب رئيسة في تخلف البلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن الإسلام نظر إلى المشكلة من جميع جوانبها وعالجها من خلال منظومته الفقهية علاجاً جذرياً شمل الفرد والمجتمع والطبيعة في آن واحد من خلال نظامه الاقتصادي وسياسته الاقتصادية.

❑ مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول الإجابة على السؤال الآتي :

السؤال: ما دور النظام الاقتصادي في أحداث التخلف أو التقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم ؟

❑ منهج الدراسة:

هذه الدراسة تقوم على المنهج الوصفي والمسحي الاستقصائي ، حيث قمت بجمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وحاولت من خلال جمع الأحكام والأفكار الإسلامية والتي تشكل بمجموعها منظومة متكاملة تحول ابتداء دون وقوع هذه المشكلة وتعالجها إذا ما وقعت.

❑ مناقشة أسباب التخلف كما توصل اليها أصحاب المذهب الحر:

إن الموارد الاقتصادية أو مصادر الاقتصاد في أي بلد أربعة مصادر مهما كان نوع النظام الذي يطبق في هذا البلد سواء أكان البلد متقدماً كأمريكا، أو متأخراً كالفلبين وهذه المصادر الأربعة هي الموارد الطبيعية الأرض وما فيها وما عليها وما يحيط بها، والصناعة، والتجارة، وجهد الإنسان (المالكي، ١٩٦٤، ص٤٣-٤٥) فالموارد أما أن تكون طبيعية أو بشرية أو صناعية، فمنظومة الموارد الاقتصادية تشمل الموارد المتاحة وعوامل الإنتاج وحجم المدخلات.

وعوامل الإنتاج أقل بطبيعة الحال من الموارد الاقتصادية، والمدخلات أقل من الموارد الاقتصادية، ويمكن التعبير عن ذلك بالمتباينة الآتية

(حجم الموارد الاقتصادية المتاحة) <(حجم عوامل الإنتاج) <(حجم المدخلات) فبالنسبة للموارد الطبيعية فإن الأرض (ما على سطحها وما في باطنها) التي يمكن تهيئتها (أعدادها) للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي تعتبر مورداً اقتصادياً.

أما ذلك الجزء من الأرض الذي تم أعداده فعلاً للمساهمة في عملية الإنتاج فيعتبر عاملاً إنتاجيا، والفرق بين ما يمكن وما تم أعداده فعلاً من الأرض يعتبر مورداً اقتصادياً غير مستغل ومثال ذلك بعض الأراضي الصحراوية.

أما الأراضي التي تستخدم مباشرة في الزراعة والرعي واقامة مباني المصانع والطرق وتشييد المدن وغير ذلك مما يساهم في عملية الانتاج فتعتبر من المدخلات، والفرق بين ما تم إعداده فعلاً من الأرض وما استخدم منها كمدخلات، يعتبر عاملاً انتاجياً في حالة بطالة، وكذلك الغلاف الجوي فالذي يمكن اعداده للدخول في دائرة الاستغلال كالاكسجين والنيتروجين مثلاً هو من الموارد المتاحة، فإذا اعدت بعض عناصر الغلاف للمساهمة في عملية الانتاج فيعتبر من عوامل الانتاج اذا ما استخدم فعلاً فهو من المدخلات (بكري ، ١٩٨٦).

الموارد الاقتصادية	عوامل الإنتاج	المدخلات
الأرض	تهيئة الأرض للزراعة	استخدام الأرض للزراعة
المعادن	استخراج المعادن	التصنيع
الطاقة	استخراج الطاقة	تحويلات الطاقة
المياه	المياه الصالحة	استخدام المياه
الغلاف الغازي	النشاط البشري	
الإنسان	إعدادها للإنتاج	

شكل رقم (١)

أن الموارد المادية المتاحة والتي تشمل الأرض وما يحيط بها أي الأرض المتاحة للانتاج الزراعي والمعادن المختلفة والطاقة والتي بدورها اذا هيئت تصبح عاملا مهما من عوامل الانتاج اكبر بكثير من عدد السكان وحاجاتهم بل خلق الأرض وفيها كفايتها للبشر احياء وامواتا إلى يوم الدين، قال تعالى: "ألم نجعل الأرض كفاتا، احياء وأمواتا وجعلنا فيها رواسي شامخات واسقيناكم ماء فراتا" (المرسلات، الايات، ٢٥- ٢٧).

وقال عز وجل "والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين، وأن من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم" (الحجر: ١٩-٢١).

ان هذه الآيات الثلاث التي جاءت في سورة الحجر تعمل مباشرة على موضوع التوازن بالمعنى العام ويدخل فيه التوازن بين الموارد والحاجات، فالنص الكريم يسع التوازنات التالية التوازن بين الموارد الاقتصادية بعضها مع بعض والتوازن بين حاجات الفرد الاقتصادية بعضها مع بعض، والتوازن بين الموارد الاقتصادية والحاجات.

وبناءاً على ذلك فإن هذه النظرة إلى الحاجات والموارد كمنظومة تشكل منها المنظومات الثلاث المذكورة كما تمثلها المتباينة.

التوازن بين الحاجات والموارد الاقتصادية = التوازن بين الحاجات + التوازن بين الموارد

فالحاجات البشرية متناسقة ومتوازنة وهي تشكل منظومة قائمة بذاتها لها حدودها وبيئتها وتشكل منظومتين رئيستين هي منظومة الحاجات الأساسية ومنظومة الغرائز وكل واحدة منها لها ثلاث جوانب فالحاجات هي الحاجة إلى الطعام والشراب، واللباس، والسكن وهذه اذا لم تشبع يهلك صاحبها والدافع لإشباعها داخلي ومنظومة الغرائز الرئيسية عند الإنسان وهي ثلاثة أيضاً: غريزة حب البقاء وغريزة النوع وغريزة التدين فالغرائز والحاجات عند الإنسان محدودة واشباعها أمر واقع وهذه الغرائز التي تتعدد مظاهرها على عكس الحاجات اذا لم تشبع لا تؤدي إلى الهلاك ودافعها خارجي وهذا ينسجم مع ما اراد الله من خلق الإنسان ووظيفته في الحياة وهي انه مستخلف فيها لعمارتها فلو لم تكن مظاهر الغرائز كثيرة ودوافعها خارجية لركن الإنسان إلى الكسل ومال إلى عدم العمل والتملك. وكذلك الموارد فهي متوازنة مع بعضها كما أنها متوازنة مع الحاجات فالأرض تخرج الزرع وفيه طعام الإنسان والحيوان وفيها المعادن والطاقة والماء والتي بدورها تؤسس للصناعة والتجارة ، وجهد الإنسان الذي يحول المادة من شكل إلى أخر ، فكل هذه الموارد متناسقة تشكل فيما بينها منظومة واحدة وكل واحدة منها تشكل منظومة متكاملة، فالزراعة منظومة والصناعة منظومة، والتجارة منظومة وجهد الإنسان منظومة والمنظومات الثلاثة الأولى لا تكون ألا بجهد بشري مؤهل.

والآية الثانية من النص الكريم " وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين" يخبر الله سبحانه في هذا النص أنه أودع في الأرض موارد اقتصادية كافية لإشباع من يملك، ولكم فيها معايش، وأيضا لإشباع من لا يملك ومن لستم له برازقين"

ومن باب المقابلة يعرف أن الفكر العلماني ممثلاً في نظرية مالتس وغيرها يرتبط بفكرة أن الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع حاجات كل سكان الأرض، ولذلك لا بد من التضحية أو التخلص من بعضهم، ولعل ما يجب التذكير به على وجه الخصوص، أن العولمة المعاصرة في شقها الاقتصادي تتبنى هذه النظرية بل وتضعها موضع التطبيق ، وهذه النظرة جاءت من خطأ النظام الرأسمالي للحاجات ووسائل اشباعها إذ جعلها شيئاً واحداً ، مع أن الحاجات شيء ووسائل الإشباع شيء آخر وبذلك خلط بين الإنتاج وأساليب والتوزيع. (النبهاني ، ١٩٩٠ ، ص: ٢٠-٣٢)

والآية الثالثة من النص الكريم "وإن من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم" يخبر الله سبحانه في هذا النص القرآني أن الموارد الاقتصادية " وهي داخلة في كل شيء" سوف تزيد بالقدر الذي يقدره الله تعالى يعني ذلك أن الموارد الاقتصادية متزايدة.

ويربط هذا النص بالنص الأول: "وانبتنا فيها من كل شيء موزون" يمكن استنتاج أن الموارد الاقتصادية تزيد بقدر زيادة حاجات البشر، ويعني ذلك أن مشكلة الندرة غير واردة حتى في المستقبل (العوضي، ٢٠٠٠م، ص ٤٧-٥٠).

أن النقص الشديد في السكان بالقياس إلى الموارد المتاحة والحاجات الملحة كالحاجة إلى حماية البلاد والدفاع عنها وعن مصالحها، وزراعة الأرض واستخراج ثرواتها وتصنيعها مشكلة لها أثارها السيئة على الدخل ومستوى المعيشة، وأمن البلاد، فنجد مثلاً أن كثيراً من الدول بل القارات كامريكا الجنوبية وافريقيا تعاني من انخفاض شديد في مستوى المعيشة والدخل، وهذا الانخفاض في الدخل ومستوى المعيشة لا يرجع بطبيعة الحال إلى افتقارها إلى الموارد، ولكن يرجع إلى افتقارها إلى الأيدي العاملة المؤهلة اللازمة لاستغلال هذه الموارد وإلى عدم قدرة أسواقها المحدودة على إقامة المشاريع والمؤسسات الإنتاجية بالكفاءة المناسبة.

من ذلك نرى أن المشكلة السكانية لا تتمثل في زيادة السكان بالنسبة للموارد فحسب ولكنها تتمثل ايضاً في زيادة الموارد الطبيعية بالنسبة للسكان أو بصفة عامة يمكننا القول أن المشكلة لا تكمن في زيادة السكان أو قلتهم وانما هي عبارة عن اختلال التناسب بين السكان والموارد من جهة وبين السكان وعدم تأهيلهم اقتصادياً من جهة أخرى (درويش، ١٩٧٩، ص ٤٨-٥٠).

ويمكن القول بقدر كبير من الثقة بأن الفرق الأساسي بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية هو ارتفاع انتاجية الموارد البشرية في الدول المذكورة أولاً بالمقارنة مع الثانية.

ومن الأمثلة التي تساق كثيراً للتدليل على ذلك هو أن اليابان قد تقدمت وتطورت اقتصادياً حتى غزت دول العالم بمختلف ضروب المنتجات والسلع بفضل مواردها البشرية المؤهلة اذا إنها من أقل الدول حظوة بالموارد ذات الأصل الطبيعي"

ونخلص إلى القول بأن التخلف ليس سببه عدم التوازن بين حجم السكان من جهة وبين الموارد المادية المتاحة من جهة أخرى، بل المشكلة تكمن في النظام الذي أهمل الإنسان ولم يعده ويهيئة وهو أعظم موارد الإنتاج ولم يزوده بأساليب وفنون الإنتاج وإهمال البنية التحتية كل ذلك أدى إلى التخلف الاقتصادي.

إن التخلف الاقتصادي كما بينت الدراسة يتمثل في عدم الاستغلال السليم لموارد المجتمع المادية والبشرية مما ينعكس في انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام.

وعدم الاستغلال السليم يعود إلى عدم التعامل مع الاقتصادي تعاملاً منظومياً حيث تعامل الرأسماليون مع الاقتصاد من زاوية زيادة ثروة البلاد أي ما يسمى بالتنمية الاقتصادية واهمل ما يسمى بالسياسة الاقتصادية التي يجب أن تعالج مصادر الاقتصاد وتضمن اشباع الحاجات الاساسية لكل فرد وهذا ما ذهب اليه الإسلام.

إن الموارد الاقتصادية أو مصادر الاقتصاد تشكل من وجهة نظر الإسلام منظومة واحدة تتمثل بالموارد الطبيعية ومصدرها الأرض والإنسان، فالأرض والإنسان يشكلان مصادر الاقتصاد فالمواد الطبيعية والتي تتحول بالصناعة إلى اشكال جديدة لا تكون الا اذا اقترنت بالإنسان وأنشطته الاقتصادية المختلفة.

ومن هنا جاء مفهوم الاستخلاف في الإسلام، حيث خلق الله الأرض واستخلف الإنسان فيها ليقوم على عمارتها والانتفاع بما وضعه الله فيها، وجعل ملكيتها لكل البشر وقيد الاختصاص والملكية الفردية باحكام حتى يضمن انتفاع جميع البشر بها دون أن يعتدي بعضهم على بعض.

❑ مفهوم الاستخلاف ودوره في معالجة الاقتصاد:

أكد القرآن على مفهوم الاستخلاف وهو ملك الأرض وتوارثها جيلاً بعد جيل قال تعالى: "واذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة" (البقرة،٣٠).

وقال "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض" (٦٥ الانعام) وقال عز وجل " ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون (١٤، يونس) أي ربط الاستخلاف هنا بالعمل "لننظر كيف تعملون" وربط البقاء والاستخلاف بالالتزام بلوامر الله وعبوديته قال تعالى :وجعلناهم خلائف واغرقنا الذين كذبوا باياتنا" (٧٣ يونس)

"هو الذي جعلكم خلائف في الأرض فمن كفر فعليه كفره" (٣٩ فاطر) وقال عز وجل "أمن يجيب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض" (٦٢ النمل) جاء في تفسير معنى خليفة:" الخليفة في الاصل الذي يخلف غيره او يكون بدلاً عنه في عمل يعمله، والمراد من الخليفة هنا المعنى المجازي، وهو الذي يتولى عملاً يريده المستخلف مثل الوكيل والوصي اني جاعل في الأرض مديراً يعمل ما نريده في الأرض... فالخليفة هنا هو الذي يخلف صاحب الشيء في التصرف في مملوكاته (ابن عاشور، ١٩٨٤، ص ٣٩٨، ٣٩٩) ويحدد مبدأ الاستخلاف طبيعة الملكية في الإسلام، سواء كانت ملكية فردية أو عامة إنه يجعل هذه الملكية تستمد مشروعيتها من تشريعات الله سبحانه وتعالى وغرس هذا المبدأ في نفس المالك فرد أو دولة يجعله يتعرف على أنه وكيل على ما في يده، وبموجب هذه الوكالة فإنه يلتزم بالتشريعات المنظمة للملكية من حيث الوسائل التي يكتسبها بها، ومن حيث الطرق التي يستثمرها بها، ومن حيث الالتزامات التي يكلف بها بسبب هذه الملكية.

وبناءاً على ذلك فإن الأرض وجهد البشر هما اللذان يشكلان الثروة ، والاستغلال السليم لموارد الثروة مقيد باحكام شرعية فإذا تقيد بها الإنسان نال سعادة الدنيا والاخرة واذا خالفها كان من المترفين الذين يهلكون الحرث والنسل بسوء

استغلالهم للثروة"واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً" (١٦، الاسراء) وقال "وما أرسلنا في قرية من نذير الا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون" (٣٤ سبأ) وقال "الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحياة الدنيا" (٣٣ المؤمنون) وقال عز وجل "واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه وكانوا مجرمين " (١١٦ هود).

ونستنتج من هذه النصوص أن الله شرع أحكاماً تعتبر الاستخلاف في الأرض فمن تجاوزها فقد أترف وبترفه اساء استغلال الموارد مما أدى إلى ظلم الناس وهلاكهم وهلاك نفسه.

ومن هنا جاءت سياسة الإسلام الاقتصادية وعالجت مصادر الاقتصاد والمتمثلة في اربعة مصادر وهي الزراعة والصناعة والتجارة وجهد الإنسان أي الموارد الطبيعية وأصلها الأرض والصناعة وهي تحويل هذه الموارد إلى اشكال مختلفة واستعمالات مختلفة وكل ذلك لا يكون الا بجهد الإنسان، فالزارعة وان كانت منظومة قائمة بذاتها لها حدودها وبيئتها الا انها لا تكون الا بجهد الإنسان فهو الذي يتحكم بنوع البذار والتقاوي وطريقة العمل وما إلى ذلك وتحويل المعادن والطاقة من شكل إلى آخر وكذلك الحبوب والفواكة والخضروات وصناعة اللحوم لا تكون الا بالجهد البشري أي الموارد البشرية.

فالموارد الطبيعية والصناعة والموارد البشرية تشكل بمجموعها منظومة واحدة لا تكون الواحدة بغير الأخرى فلا زراعة ولا صناعة الا بجهد الإنسان الفكري والمادى، وكذلك تشكل كل واحدة منها منظومة لها حدودها وبيئتها، فالزراعة واساسها الأرض منظومة والصناعة واساسها المعادن والطاقة وجهد الإنسان منظومة وجهد الإنسان منظومة.

إن معالجة موضوع الاقتصاد في العالم الإسلامي تكون في قسمين يشكل قسم منظومة قائمة بذاتها أحدهما : السياسة الاقتصادية ونتاجها زيادة الثروة أو ما يسمى بالتنمية الاقتصادية والساسية والاقتصادية ومعالجتها تكون من خلال معالجة مصادر الاقتصاد ومعالجة إشباع الحاجات الأساسية أي توفير الضمانات لذلك.

أما زيادة الثروة أي ما سمى بالتنمية الاقتصادية فهي تختلف باختلاف أوضاع البلدان فهي في سورية غيرها في تركيا وغيرها في اندونسيا وهذه الزيادة تعالج في أربعة مباحث وهي السياسة الزراعية والسياسة الصناعية ، وتمويل المشاريع وإيجاد أسواق خارجية لإنتاج البلاد. (المالكي ، ١٩٦٤ ، ص٤١-٤٢)

معالجة السياسة الاقتصادية في البلاد الإسلامية والتي تشمل الموارد الاقتصادية وضمانته إشباع الحاجات

إن الإسلام من خلال نظرتة المستنيرة للاقتصاد فصل بين السلع والخدمات كوسائل لاشباع حاجات الإنسان وغرائزه وبين إنتاجها وتوزيعها وربط الإنتاج بما يجب أن يكون عليه المجتمع فمنع إنتاج كل مادة تضر بالجماعة وحرم ملكيتها وتوزيعها ، وبناءً على هذه النظرة يشكل الاقتصاد والمتمثل بالموارد الاقتصادية منظومة واحدة تتفرع منه منظومات ثلاثة وكل واحدة لها حدودها وبيئتها تساهم كل واحدة منها في معالجة التخلف الاقتصادي ضمن حدودها كما هو في الشكل الآتي:

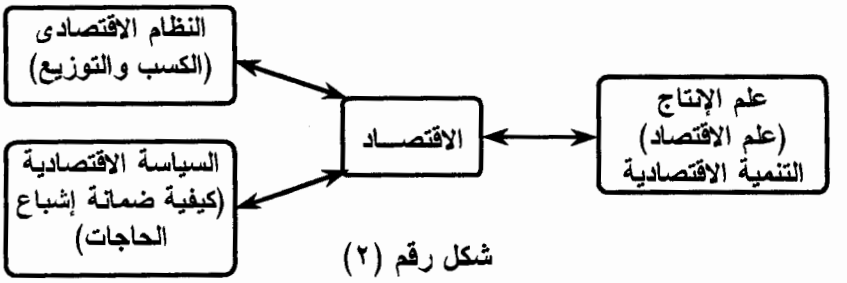

شكل رقم (٢)

معالجة الأراضي في العالم الإسلامي
(رؤية منظومية)

إذا علمنا أن العالم الإسلامي يمتد على مساحة واسعة ، يعني هذا انه تتوافر به الأراضي القابلة للزراعة (أي مورد عظيم من موارد الاقتصاد المتاحة) إلا أنه تسود فيه ظاهرة تتمثل في انخفاض نسبة استخدام الأرض الصالحة للزراعة أي (اعدادها كعامل من عوامل الإنتاج). ويبين الجدول الآتي هذه الظاهرة في بعض البلاد الاسلامية:

الأرض المحصولية في بعض دول العالم الاسلامي (٧)

الدولة	الارض المحصولية كنسبة من اجمالي مساحة الارض	الدولة	الارض المحصولية كنسبة من اجمالي مساحة الارض
نيجيريا	٣٣	باكستان	٢٦
اذربيجان	٧	مصر	٣
ازبكستان	١٠	اندونيسيا	١٤
كازخستان	١٣	الاردن	٤
الجزائر	٣	تركيا	٣٧
ماليزيا	١٥	السعودية	١

(المصدر : البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧م جدول (٩) ص٢٤٧ ، ٢٤٨. نقلاً عن عالم اسلامي بلا فقر للدكتور رفعت السيد العوضي ص١٣٢ ، كتاب الأمة عدد ٧٩ ، ط١). وأما المنطقة العربية فإن الموارد الطبيعية فيه الصالحة للزراعة (٣٣٦) مليون هكتار والمهيأ منها للزراعة (١٩٨) مليون هكتار كعامل من عوامل الانتاج ، والمزروع منها والذي يمثل المدخلات لا يتجاوز (٦٠) مليون هكتار والذي يمثل سدس المساحة المذكورة وهذا يتمثل بالمنظومة الآتية .

الموارد الزراعية (٣٣٦) مليون هكتار ≤ ١٩٨ مليون هكتار عوامل انتاج ≤ ٦٠ مليون هكتار مدخلات. فالإصلاح الاقتصادي لا يكون الا بتحويل الموارد الزراعية إلى عوامل إنتاج وهذا ما جاءت به منظومة الأحكام الشرعية المتعلقة بملكية الأرض للزراعة. حيث ربط الإسلام ملكية الأرض بالانتاج والعمل في آن واحد ، فمن انتج أي حول الأرض من مورد اقتصادي إلى عامل إنتاج فإنه يملك الأرض ومن ملكها ثم عطلها فقد ملكيته لها أي لم يحولها إلى مدخلات.

فالإسلام قد شرع أحكاماً خاصة للأراضي تضمن الاستغلال السليم لهذا المورد العظيم فجعل الأرض تملك ابتداءً بالشراء وبالإرث. وبالهبة وبالأحياء ، وبتفويض الدولة ملكيتها للأفراد.

فالملك بالشراء والهبة والأرث معلوم من إباحة الملك بهذه الطرق الشرعية وأضاف الإسلام نوعاً جديداً وطريقة جديدة لملكية الأرض وذلك عن طريق الإحياء أي إحياء الأرض الميتة التي لم يظهر عليها أنه جرى عليها ملك أحد من عمارة أو زرع أو إحاطة. وإحياؤها هو إعمارها أي جعلها صالحة للزراعة أي (كمورد من موارد الإنتاج) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أحيا أرضاً ميتة فهي له) وقال (من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها) وقال (أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض أو عمروه فهم أحق به).

ثم أجبر الإسلام كل من يملك أرضاً زراعية على استغلالها أي تحويلها من عامل إنتاج إلى منتجة بالفعل أي ما يعبر عنه بالمدخلات) ، ولا يسمح له بتعطيلها، أي يكون استغلالها جزءاً لا يتجزأ من ملكيتها. فإن ملكيتها تجعل مالكها مجبراً على استغلالها, فإذا أهمل ذلك وعطل الأرض ثلاث سنين تنتزع منه جبراً وتعطى لغيره فإن ملكيتها تجعل مالكها مجبراً على استغلالها. فإذا أهمل ذلك وعطل الأرض ثلاث سنين تنتزع منه جبراً وتعطى لغيره ، فإن عدم استغلالها ثلاث سنوات يبطل ملكيته لها ويجبر حينئذ على رفع يده عنها وتنتزع منه. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عادي الارض لله ولرسوله ثم لكم من بعد ، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمتحجر حق بعد ثلاث سنين) وقال عمر (من عطل ارضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له) . فهذا يدل على أن مالك الأرض يجبر على استغلالها ، فإن لم يستغلها يمهل ثلاث سنوات ، فإن لم يستغلها بعد الثلاث اخذتها الدولة واقطعتها لغيره. هذا من ناحية كيفية ملكية الأرض ، أما من ناحية كيفية العمل فيها ، فإن الشارع قد حدد كيفية العمل فيها تحديداً واضحاً. فقد أجبر الشخص المالك على أن يتولى هو استغلالها ، فجعل لمالك الأرض أن يزرع ارضه بآلته وبذرة وعماله وان يستخدم لزراعتها عمالاً يستأجرهم للعمل بها مقابل أجر لهم هم. ومنع ان تكون الأرض أداة للاستغلال كالدور والدواب وغيرها ، بل اجبر على استغلالها بذاتها. وحرم (على الرأي الراجح لدينا) تأجير الأرض للزراعة مطلقاً ، وقد افرد البخاري باباً خاصاً في ذلك تحت عنوان (تحريم المخابرة) واستند في تحريم ذلك إلى الحديث الذي رواه (من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن لم يفعل فليمسك أرضه) وجاء في صحيح مسلم (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ) وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (من كانت له ارض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكاريها بثلث ولا

بربع ولا بطعام مسمى) فهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة ، تدل دلالة تامة على النهي عن تأجير الأرض نهياً عاماً ، ولم يأت أي دليل يخصصها بنوع من الارض ، ولا جاء دليل يقيدها بأي قيد ، فتبقى عامة ومطلقة.

فهذه الأحكام الشرعية هي من اكبر الحوافز للفرد على ملكية الأرض وأزال الإسلام كل الحواجز التي تمنع المواطن من إحياء الأرض واستغلالها للزراعة ووضع القيود والحواجز التي تمنع من تعطيلها فمن انتج بنفسه ملك الأرض ومن عطلها ثلاث سنين فقد ملكيتها وتعطى لغيره.

ولم يقف الإسلام عند هذا الحد بل أرشد ووجه المالك لزراعة أرضه بما تصلح له من زرع ورتب على ما تصلح له من زرع الخراج وهذا من أهم العوامل التي تحافظ على إنتاجية الأرض والحيلولة دون تصحرها لأن زراعة الأرض بما لا تصلح له ، ينهك الأرض ويعطلها ويحول دون انتاجها.

والدولة الإسلامية وهي دولة رعاية تحافظ أيضاً على المراعي باعتباره تربية الحيوانات ثروة اقتصادية ، وهذه المحافظة تتم بمنع زراعة الأراضي المعدة للرعي أو زراعتها بالأعلاف وهذا ما فعله عمر عندما حجز أرضاً في الشام للمراعي وجاء قوم فعمروها وزرعوا بها ، أرسل عمر من أزال ذلك البناء من الأرض.

والأرض و ما يسمى بالموارد الطبيعية لا تقتصر على الزراعة فقط ، بل يتعداه إلى التعدين وإخراج المعادن ، واستخراج الطاقة وهذا من شأن الصناعة وبالتالي فإن الأرض كمورد رئيس من موارد الاقتصاد تشمل على الزراعة والمعادن والطاقة ، والمعادن والطاقة استغلالها استغلالاً سليماً لا يكون إلا بالصناعة وهو المورد الثاني من موارد الاقتصاد إن مصدر الزراعة والمواد الخام اللازمة للصناعة هي الأرض وبهذا تشكل الزراعة مع الصناعة منظومة واحدة ، تنبثق منها مجموعة منظومات لكل واحدة حدودها وبيئتها وأحكامها الخاصة ، إلا أنهما تشكلان منظومة واحدة تتكون من عدة منظومات. فهناك المصانع التي لا بد من ايجادها لحفظ الحبوب وتخزينها والمنتجات الزراعية سواء أكانت مخازن (صوامع) للحبوب أو برادات لحفظ الفواكه واللحوم أو مصانع للتعليب والتجفيف والعصر أو مصانع للتعدين والسكب أو استخراج الغاز والبترول وتصنيعها ، أو مصانع للأخشاب أو المعدات.

والعالم الإسلامي يملك كل مقومات الصناعة من مواد خام ورأس مال وكوادر بشرية وطاقة وطرق مواصلات ميسرة.

فالعالم الإسلامي ينتج خامات كثيرة من اهمها النحاس ، والمنجنيز ، والقصدير ، والبوكليت ، والفوسفات ، والرصاص والكروم. وبمقارنة العالم الإسلامي بالعالم كله فإنه يحتل موقعاً متميزاً في انتاج المعادن ، والمعيار الذي يبنى عليه التميز هو ان تكون نسبة المعدن في العالم الإسلامي اكبر من نسبة سكانه إلى العالم من هذه المعادن. (محمود شاكر ، اقتصاديات العالم الإسلامي ، ص٢٢٨ ، ط٢ ، ١٩٨١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت).

ومن هذه المعادن القصدير ٥٦% ، الكروم ٤٠% ، النحاس ٢٥% ، الفوسفات ٢٥% ، المنجنيز ٢٤% ، البوكسايت ٢٣% المناقشة السابقة تكشف عن ظاهرة تستحق الدراسة. إن كل منطقة من مناطق العالم الإسلامي لها اهميتها المربوطة إلى معدن معين أو اكثر. يعني هذا ان العالم الإسلامي تتكامل مناطقه المتعددة على اساس الغنى في الموارد الاقتصادية ، وتحتاج إلى التعامل مع عالمها الإسلامي لهذا السبب. ان هذه نعمة انعم الله بها سبحانه على عالمنا الاسلامي وهي نعمة ترد على الذين قد يزعمون ان منطقتهم أغنى وان العالم الإسلامي يطمع في ثرواتهم.

فالأرض وهي المورد الطبيعي للإنسان تشكل منظومة تتفرع منها مجموعة منظومات وكل منظومة لها حدودها وبيئتها كما هو في الشكل الآتي:

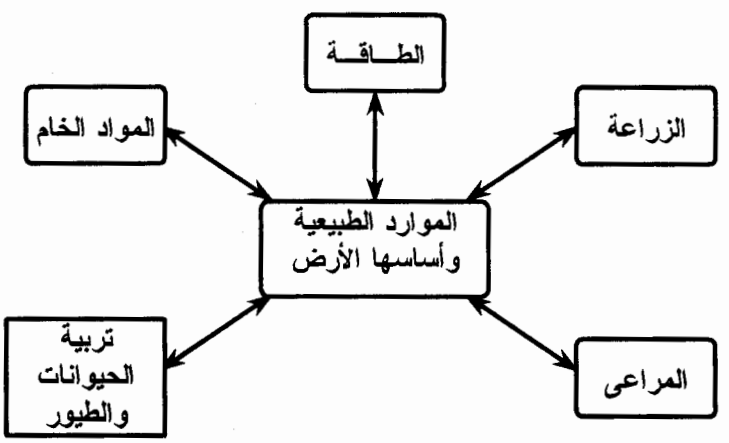

معالجة الصناعة في البلاد الاسلامية ودور المنحى المنظومي في ذلك

أي بلد من بلدان العالم حتى يصبح بلداً صناعياً لا بد أن يملك المواد الخام والطاقة والمصانع والخبرة والأيدي العاملة وطرق المواصلات الميسرة .

وقد يملك بلد ما كاليابان الخبرة والايدي العاملة وطرق المواصلات السهلة الميسرة ولا يملك الطاقة ولا المواد الخام ، بل يستوردها ويصنعها ويصدرها إلى العالم ، بل غزت اليابان بصناعتها العالم كله حتى اوروبا وميركا ، ونافست صناعات الدول الغربية وتفوقت عليها.

المعادن والطاقة في العالم الاسلامي

أ- المعادن:

ان الحديث عن العالم الاسلامي لا بد له أن يتأسس على مسلمة هي التمييز بين الامكانات والانتاج . نعني بالامكانات ما يمكن ان يوجد في العالم الإسلامي من موارد معدنية سواء اكتشفت أو لم تكتشف، وبالنسبة لما اكتشف سواء استغل أو لم يستغل. أما الانتاج فنعني به ما ينتج فعلاً من معادن في العالم الاسلامي. وفي هذا الصدد لا يمكن الزعم بأنه قد عرفت كل إمكانات العالم الاسلامي من المعادن ، وبعبارة أخرى أنه لا يمكن الزعم بأنه قد مسحت البلاد الاسلامية مسحاً معدنياً كاملاً. وفي هذا الصدد ينبغي أن يذكر ان اكتشاف المعادن يرتبط طرديا بالتقنيات الحديثة التي يمكن بها التعرف على المعادن المخبوءة في باطن الأرض.

من المعروف أن العالم الإسلامي يعتمد على العالم المتقدم في هذه التقنيات ومن الأمور البدهية المعروفة ان نقل التقنيات الحديثة والكشف عن المخبوءات المعدنية في باطن الأرض تعمل عليها عوامل كثيرة معقدة ، وهي عوامل سياسية مصلحية للدول المتقدمة في الدرجة الأولى.

ومن حيث انتاج المعادن ، فإن العالم الاسلامي ينتج خامات كثيرة من أهمها النحاس ، والمنجنيز والقصدير والبوكسايت والرصاص والكروم والحديد. وبعض الدول الاسلامية لها اهمية في إنتاج معدن معين. من ذلك موريتانيا لها أهميتها في انتاج الحديد ، ثانيها الجزائر ، ثم تركيا ثم مصر. غينيا لها أهميتها في انتاج البوكسايت ، تليها أندونسيا ثم ماليزيا. تركيا

لها أهميتها في انتاج الفحم الحجري تليها باكستان ثم ايران ثم المغرب. المغرب لها اهميتها في انتاج الفوسفات ، تليها تونس ثم الأردن. العالم الإسلامي مقارناً بالعالم كله يحتل موقعاً متميزاً في انتاج بعض المعادن. المعيار الذي نبني عليه التميز هو ان تكون نسبة المعدن في العالم الاسلامي اكبر من نسبة سكانه إلى العالم. من هذه المعادن : القصدير ٥٦% ، الكروم ٤٠% ، النحاس ٢٥% ، الفوسفات ٢٥% ، المنجنيز ٢٤% ، البوكسايت ٢٣%.

إن العالم الاسلامي تتكامل مناطقه المتعددة على أساس الغنى بالموارد الاقتصادية ، وهذه نعمة أنعم الله سبحانه وتعالى على عالمنا الاسلامي (عبد المرشد عزاوي وآخرون ، أطلس الوطن العربي والعالم ، توزيع مؤسسة اتحاد الخليج ، الكويت ، ص١٢٨ ، ومحمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامي ، مرجع سابق ، ص٢٢٨).

ب- مصادر الطاقة:

إن اهم مصادر الطاقة الآن هو النفط والغاز والطاقة الكهرومائية والتي تتمثل في الانهار ومساقط المياه على المرتفعات. واستخدام هذه الطاقة الكهرومائية في العالم الاسلامي متوقف على التخطيط وامتلاك التقنيات.

لقد اهتم الانسان دائماً بموضوع الطاقة ، هذا الاهتمام له سببه الموضوعي ، فهي التي مكنت الانسان من الاستفادة من الموارد الاقتصادية التي اتاحها الله ... ومع تعقد الحياة الاقتصادية الدائم والمستمر ، فإن أهمية الطاقة تزايدت ، بل ان تزايد اهميتها تجاوز العنصر الاقتصادي إلى كل عناصر حياة الانسان الأخرى.

وإذا كانت الثورة الصناعية نقطة حاسمة وفاصلة في تطور حياة الانسان ، فإن تطور استخدام الطاقة وتطور مصادرها من العوامل التي ارتكزت عليها الثورة الصناعية. واحداث النصف الثاني من القرن العشرين تقوم شاهداً على أهمية الطاقة حيث شهدت هذه الفترة صراعاً بين النظم الاقتصادية ، وشهدت ايضاً حروباً من أجل السيطرة على أهم مصادر الطاقة في القرن العشرين والواحد والعشرين وهو البترول. واستطراداً فإن الاهتمام بالبترول ليس لأنه مصدر الطاقة الرئيس فحسب بل لأنه أيضاً مصدر الدخل الرئيس لبعض البلاد الاسلامية.

إن دول العالم الإسلامي في غرب آسيا أي (الدول العربية) تساهم في العرض العالمي للبترول بكمية من البترول تصل إلى ١٦,٧ مليون برميل يومياً (عام ١٩٩٣) هذه

الكمية تمثل ٢٥,٨% من العرض العالمي للبترول. يعني هذا أن الدول الاسلامية في غـــرب آسيا تتمتع بوزن نسبي كبير في سوق البترول ، بل انه كان من الممكـــن أن تتمتـــع بوضـــع احتكاري في سوق البترول.

ومن المعروف أن الدول العربية أعضاء في منظمة الأوبك باستثناء مصـــــر واليمـــن وسوريا وهذه الدول باستثناء ما ذكرت تتمتع بوضع متميز في عرض البترول فـــــي داخـــل دول الاوبك ، انها تساهم بنسبة ٦٤,٤% من جملة عرض دول الاوبك.

ومن الجدير بالملاحظة اللافت للنظر ان هذه الدول انتجت من البترول عـــــام ١٩٩٣م (١٥,٧٤٢) مليون برميل يومياً. بينما عرضت هذه الدول في الاستهلاك الداخلـــــي محـــدودة جداً.

يستنتج من هذا دلالة اقتصادية سلبية هي ان النشاط الصنـــــاعي (المســـتهلك الرئيـــس للطاقة) ضعيف جداً ، ومن المعروف ايضاً أن استهلاك الطاقة يعني ضعف هذا التقدم.

هذا من حيث الانتاج أما من حيث الاحتياط فإن الدول العربية تملك لأكثر مـــــن نصف احتياطي العالم من البترول ، هذا في حدود ما اكتشـــــف إلـــى الآن ، ويمكـــن تطوير هذه النتيجـــة بحيـــث يتوقـــع أن تكشـــف احتياطـــات أخـــرى . (Source: United,Escwa Energy Bulletin, New Yok March,1995, P.4.P3, P.7.)

بعد ذلك كله لماذا تخلفت الصناعة في العالم الإسلامي وهو الذي يملك تلـــك الـــثروات الهائلة والأيدي العاملة الرخيصة وطرق المواصلات البرية والبحرية وتقدم غيره؟

والجواب على ذلك أن العالم الإسلامي وقع تحت سيطرة الاستعمار فصـــــرف نظـــره عن الصناعة ووجه نظره إلى تصدير المواد الخام إلى العالم وأحدث رأياً عاماً أن الصناعـــــة تحتاج إلى وقت طويل ثم شجع المسلمين على الصناعات الاســـــتهلاكية والتقليديـــة وحرفـــه ومنعه من التكنولوجيا الحديثة بحيث لا يستطيع التفكير في إيجاد الصناعات الثقيلة.

إن الإسلام أوجب على المسلمين ملكية الصناعات الثقيلة والمقصود بالصناعات الثقيلـــة – ملكية المصانع التي تصنع المصانع – وهذا من الأعداد الذي أمر الله به في قـــــوه تعـــالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون بـــــه عـــدو الله وعـــدوك) (٦٠ ، الأنفال) فإذا لم تملك الأمة هذا النوع من الصناعة فإنها ســـتبقى رهينـــة لأعدائـــها ، تنـــهب ثرواتها على شكل مواد خام ويسيطر عليها وعلى مقدراتها.

ولذلك اعتنى الإسلام بالصناعات الثقيلة وخير مثال على ذلك مـــا فعلـــه رســـول الله صلى الله عليه وسلم حين بعث مجموعة من الشباب ليتعلموا صنع السلاح في جرش وبعـــد عودتهم صنعوا المنجنيقات والدبابات الخشبية والدروع والسيوف. وكذلك مـــا فعلـــه محمـــد الفاتح حيث دفع المال الكثير لصاحب فكرة المدفع العملاق وأحضره إلى عاصمتـــه وصنـــع مدفعه الذي به حقق النصر وفتح القسطنطينية.

إن الإسلام عالج الصناعة كذلك بمعالجة ملكية المصانع ، فبين أحكام المصـــانع بـــأن الأصل فيها أنها ملكية فردية ، فلكل فرد من أفراد الرعية أن يملك المصانع . فالمصنع مـــن حيث هو داخل في الملكية الفردية وليس داخلاً في الملكية العامة ولا في ملكيـــة الدولـــة ، إلا أن تكون الصناعة داخلة في الملكية العامة فتتحول إلى ملكية عامـــة وتصبـــح ملكـــاً عامـــاً. والصناعة في الإسلام تأخذ حكم ما تنتجه ، فصناعة الأشياء المحرمـــة كصناعـــة الخمـــرة والصلبان محرمة والواجبة حكمها واجب والمباحة حكمها مباح.

وهذا يحقق العدل ويقود إلى الاستغلال السليم للموارد الاقتصادية ويرفع الظلم بتحكـــم فئة من الناس بالمجموع كما هو حاصل في النظام الرأسمالي.

المصدر الثالث من مصادر الاقتصاد

التجارة الداخلية والخارجية في الإسلام

-رؤية منظومية-

تشكل التجارة مع الزراعة والصناعة منظومة متكاملة حيث تحتاج المنتوجـــات الزراعية والصناعية إلى اسواق داخلية وخارجية ، حيث أن توفر هذه الأسواق يشجع الإنتاج بكل أنواعه.

إن العالم الإسلامي سوق كبيرة تتقاتل عليها الدول المستعمرة الطامعة، حيـث أن المسلمين وضعوا في دائرة اقتصادية لا يكون معها الا التخلف الاقتصادي.

إن الإسلام احل البيع وحرم الربا وشجع على التجارة لا بـــالترغيب فقـــط بـــل بالتشريع حيث حفز على التجارة ووصفها بأن فيها تسعة أعشار الرزق، وحرم فـــوض الضرائب والمكوس "لا يدخل الجنة صاحب مكس" حديث النبي صلى الله عليه وســـلم ومنع كل الأساليب التي تمنع الناس من التجارة الداخلية والخارجية فلا ضرائـــب ولا

مكوس ولا امتيازات وازال الحواجز والحدود بين ولايات العالم الإسلامي، فالمسلم ينتقل بين اقطار العالم الاسلامي لا يمنعه شيء ولا يحتاج إلى جواز سفر ولا تأشيره وهذا ما يسمى بالتجارة الداخليه وبهذه الاحكام يضمن الإسلام تسويق المنتجات الزراعية والصناعية في اسواق العالم الإسلامي.

أما التجارة الخارجية ربطها الإسلام بتابعية التاجر لا بمنشأ البضاعة، فالتجار الاجانب- الحربيون- يمنعون من التجارة في بلادنا الا باذن خاص للتاجر أو للمال ، والتجار من الدول الصديقة – المعاهدة- يعاملون حسب المعاهدات بيننا وبينهم، والتجار الذين من الرعية يمنعون من اخراج ما تحتاجه البلاد من الموارد ومن اخواج المواد الاستراتيجية ولا يمنعون من ادخال أي مال يملكونه.

وبهذه الأحكام تشكلت منظومة التجارة الداخلية والخارجية والتي تضمن عدم مزاحمة الأجانب وسيطرتهم على اسواق المسلمين، وحفزت المسلمين على التجارة وتصريف المنتجات داخلياً وخارجياً حسب الأحكام المذكورة.

وبهذا نرى أن مصادر الاقتصاد تشكل منظومة واحدة متداخلة تكمل بعضها بعضاً ويشكل كل مصدر منظومة لها حدودها وبيئتها، الا أن العلاج الناجح للاقتصاد لا بد أن يعالج كمنظومة واحدة وبهذا تتحقق السياسة الاقتصادية في الإسلام حيث يضمن اشباع جميع الحاجات الاساسية من مأكل ومشرب ولباس وسكن وأمن وتعليم وتطبيب لكل فرد من أفراد الرعية وتمكن كل فرد من اشباع حاجاته الكمالية وتقضي على ما يسمى البطالة التي اعتبرها الإسلام الوجه الآخر للكسل.

المصدر الرابع من مصادر الاقتصاد الموارد البشرية

- رؤية منظومية-

تشكل الموارد البشرية منظومة من منظومات الاقتصاد حيث تلعب العوامل البشرية دوراً مهماً سواء في الزراعة أم في الصناعة أم في التجارة، فلا زراعة ولا صناعة ولا تجارة بغير جهد الإنسان أي بغير الموارد البشرية، والواقع فإن أفضل الموارد الطبيعية لا يمكن استغلالها، اذا لم يتدخل الناس فيها بنشاطهم وذكائهم وتنظيمهم، وقد بقيت بلاد ذات موارد هائلة بعيدة عن الحركة الاقتصادية زمناً طويلاً بينما كانت بلاد أخرى أقل منها تدخل المعترك الصناعي الحديث وتبلغ شأناً بعيداً وذلك بسبب العوامل التي تسود فيها.

وتحتاج الزراعة إلى أيد عاملة كثيرة نظراً لكثرة العمليات الزراعية لذلك فكلما كان عدد السكان كبيراً كلما كانت الزراعة أكثر كثافة وأكبر انتاجاً وأعلى مردوداً كما هي الحال في شرقي باكستان حيث تعتبر الزراعة هناك من أكثر أنواع الزراعة كثافة وما ذلك إلا بسبب كثرة السكان وضيق الأرض بهم.

ومن البديهي أن الصناعة لا يمكن أن تتقدم إذا لم يكن في متناول أيد عاملة ملائمة، ومما لا شك فيه أن استخدام الآلات الحديثة يؤدي إلى إحلال الآلة محل العمالة وإلى تضاؤل دور اليد العاملة في الحياة الصناعية غير أن استخدام الآلة يؤدي إلى زيادة الإنتاج زيادة هائلة وبالتالي إلى تخفيض ثمن الحاجيات والسلع وهذا ما يدعو إلى زيادة الاستهلاك وشدة الطلب على السلع وينجم عن ذلك بالضرورة تأسيس معامل جديدة وبالتالي إلى استخدام أيد عاملة جديدة سواء في بناء المعامل أم في التصنيع وذلك رغم استخدام الألة الواسع (محمود شاكر، اقتصاديات العالم الإسلامي، ص ٢٣- ٢٥).

وهذا بدوره ينشط التجارة ويفتح اسواقاً جديدة داخلياً وخارجياً ولا يكون ذلك بغير الأيدي العاملة ولا أدل على ذلك مما عليه حالة اليابان حيث أن وفرة الأيدي العاملة ورخصها قد جعل صناعتها تكتسح أسواق العالم وتنافس بضائع أوروبا وبالتالي دعت إلى نموها وانشاء معامل جديدة بسبب كثرة الطلب والمتزايد على البضائع اليابانية.

أن اليد العاملة الخبيرة تنتج أصنافاً أفضل وحاجات امتن تستطيع أن تنافس غيرها من البضائع كما تجعل الآلة أكثر إنتاجا. (المرجع السابق، ص ٢٥).

لقد كان الإنتاج قديماً يتحدد بصورة واضحة وفقاً للعوامل الطبيعية وبمضي الزمن بدأت العوامل البشرية تأخذ أهميتها التي أصبحت تتزايد تدريجياً لتصبح من المقومات الأساسية للإنتاج، فكلما قطع الإنسان شوطاً في مضمار التقدم الاقتصادي وزادت معرفته بأساليب وطرائق الانتاج الحديثة كلما زادت قدرته على السيطرة على ظروف البيئة الطبيعية والتي كانت تقف عقبة فيما سبق في سبيل قدرته على الانتاج وتجلى ذلك في مجال الزراعة في قدرة الإنسان على إقامة السدود وتخزين المياه وغيرها من المشروعات الحيوية مما أدى إلى أدخال الزراعة في مناطق واقاليم لم

تكن على معرفة بها إلى وقت قريب، ومن ثم زادت مساحة الأراضي المنزرعة في مختلف أرجاء العالم. كذلك استطاع الإنسان أن يدخل زراعة بعض المحاصيل في مناطق لم تكن على معرفة بزراعتها من قبل ، هذا بالاضافة على استنباط سلالات جديدة من بعض المحاصيل لها القدرة على ملاءمة ظروف البيئة الطبيعية في أماكن لم تكن تتمتع بالصلاحية للزراعة ومن الأمثلة على ذلك ادخال زراعة القمح في كل من كندا وشمال روسيا نتيجة لاستنباط سلالات سريعة النمو أدت إلى قصر فصل الانبات.

وهكذا نجد أن أهمية العنصر البشري قد تزايدت في النشاط الإنتاجي اذ يعتبر العمل أحد العناصر الهامة للإنتاج ويراعى أن حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم وتركيبهم من حيث العمر والجنس يتوقف عليها مدى وفرة الأيدي العاملة اللازمة للإنتاج من ناحية، كما يتوقف عليها مدى اتساع السوق اللازمة لتسويق المنتجات من ناحية ثانية (العشري، درويش، الموارد الاقتصادية، ٣٩- ٤٠، دار النهضة العربية ١٩٧٩).

ونظراً لأهمية المورد البشري، بدأ حديثاً خلال العقدين الماضيين- وبالتحديد مع بداية الستينات- الاهتمام جدياً بدراسة اقتصاديات الموارد (Economics of Human resources) كفرع مستقل من فروع علم الاقتصاد.

أما من حيث اعتبار الإنسان من أهم عناصر الانتاج كما هو في المقابل عنصر استهلاك فإن الموارد البشرية تتسم بالاستمرارية طالما يتم المحافظة عليها ورعايتها وعدم إجهادها فالعمل غير الماهر يمكن أن يتحول إلى عمل ماهر عن طريق تهيئة الظروف المناسبة مثل تصميم البرامج التعليمية واعداد مراكز التدريب ومنح الفرص للمواهب الشابة لتتبوأ المناصب القيادية في المشروعات فضلاً عن ضرورة تبني نظم للحوافز والدوافع التي تعمل على خلق مثل هذه الموارد النادرة في المناطق التي تفتقر اليها، ناهيك عن عدم هجرة الموجود منها إلى مناطق أخرى، وليس يخفى أن كثيراً من دول العالم الثالث ومن بينها مصر التي تفتقر إلى هذين العنصرين (العمل الماهر والتنظيم) تعاني من مشكلة هجرة العقول" إلى الخارج سواء أكان الدافع إلى ذلك هو

الحصول على فرص حياة أفضل وسعياً إلى ما قد يوفر لهم امكانات التقدم او هرباً من مشاكل اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

(كامل بكري، الموارد واقتصادياتـــها، ص ٢٦- ٢٨، دار النهضـــة العربيـــة، بيروت ، ١٩٨٦).

أن نظرية مالتس لا تعبر في الحقيقة سوى عن وجه واحد فقـــط مـــن وجـــهي المشكلة السكانية، وهو الذي يطلق عليه اسم اكتظاظ الســـكان (Over Population) أما الوجه الأخر من المشكلة والتي تسمى بقلة الســـكان Under Population فـــإن مالتس لم يتعرض لها، أو بمعنى آخر لم يعتبر أنها مشكلة علـــى الأطـــلاق تســـتدعي اتخاذ اجراء معين.

أن النقص الشديد في السكان بالقياس للموارد المتاحة والحاجات الملحة كالحاجـــة إلى تجيش الجيوش وإعداد القوى القتالية لحمل المبدأ وحمايته داخلياً وخارجياً مشـــكلة لها أثارها السيئة على الدخل ومستوى المعيشة وأمن البلاد فنجد مثلاً أن كثـــيراً مـــن الدول ذات الموارد الطبيعية مثل دول أمريكا الجنوبية وافريقيا تعاني مـــن انخفـــاض شديد في مستوى معيشتها ودخلها، وهذا الانخفاض في الدخل لا يرجع بطبيعة الحـــال الى افتقارها إلى الموارد ولكن يرجع إلى افتقارها إلى الأيدي العاملة اللازمة لاستغلال هذه الموارد وإلى عدم قدرة اسواقها المحدودة علـــى إقامـــة المشـــاريع والمؤسســـات الإنتاجية بالكفاءة المناسبة.

من ذلك نرى أن المشكلة السكانية لا تتمثل في زيادة السكان بالنســـبة للمـــوارد فحسب ولكنها تتمثل أيضاً في زيادة الموارد الطبيعية بالنسبة للسكان أو بصفة عامـــة يمكننا القول أن المشكلة لا تكمن في زيادة السكان أو قلتهم وانما هـــي عبـــارة عـــن اختلال التناسب بين السكان والموارد من جهة وبين السكان وعدم تأهيلهم اقتصاديـــاً من جهة أخرى.

أن الزيادة السكانية تشكل السبب الرئيس لكسب الثروة باعتبارها قـــوة انتاجيـــة تضيف إلى رصيد المجتمع من السلع والخدمات ولا تشكل هذه الزيادة باعتبارهم نتيجة للثروة، أو باعتبارهم قوة استهلاكية يؤدي زيادتها إلى نقص رصيد المجتمع من الســـلع والخدمات ولقد حث الاسلام على التناسل والتكاثر، قال رســـول الله صلـــى الله عليـــه

وسلم" تناكحوا تناسلوا فإني مكاثر بكم الأمم" وقد حث ايضاً على زواج الولود الودود ونهى عن زواج المرأة العقيم وفي المقابل. أخبر القرآن الكريم أن الله خلق الأرض وفيها ما يكفي الخلائق إلى يوم البعث والنشور، "والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل شيء موزون، وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقي وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم" وقال :"وما من دابة الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها" وقال :" ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقكم واياهم" (الاسراء ،) وقال

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " نفث روح القدس في روعي أن لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها واجلها..." بل أكد القرآن على أن الأرض وما فيها كافية للاحياء والأموات الم نجعل الأرض كفاناً احياءً واموتاً" (المرسلات، أية ٢٥).

وقد أكدت الدراسات السابقة التي قام بها الكاتب " أوجست كانت ١٨٤٥م في مؤلفه علم الاجتماع وخلع على العدد الكبير للسكان أهمية كبيرة، ولقد مهد لسيادة هذه النزعة التفاؤلية ما عرفه العالم في أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين من التلازم بين زيادة السكان وارتفاع مستوى الحياة، بعبارة أخرى من التلازم بين زيادة معدل النمو السكاني والزيادة الاعلى في معدل نمو الانتاج الكلي.

ويأتي في مقدمة الكتاب الذين دافعوا عن ضرورة العمل على زيادة السكان الكاتب الفرنسي (دراكايم "والكاتب البلجيكي "دبريل" فلقد أعطي دركايم أهمية كبيرة لتقسيم العمل الاجتماعي، ولقد أعتبر زيادة السكان واحداً من الأسباب الرئيسة لتقسيم العمل، الشيء الذي اعتبره بدوره نقطة بدء السلسلة من التقدم في كل ميادين الحياة، فتقسيم العمل يتزايد كلما تزايد عدد السكان، أي هناك علاقة طردية بين تقسيم العمل وحجم السكان ودرجة كثافتهم.

أما دبريل، فقد اعتبر الإنسان عاملاً مفسراً للتقدم ولقد وجد دبريل في زيادة السكان عاملاً يدفع الانسان إلى التقدم (درويش، ١٩٧٩، ص ٤٨- ٥٠) .

"ويمكن القول بقدر كبير من الثقة بأن الفرق الاساسي بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية هو ارتفاع انتاجية الموارد البشرية في الدول المذكورة اولاً بالمقارنة مع الثانية ومن أهم الامثلة التي تساق كثيراً للتدليل على ذلك هو أن اليابان

قد تقدمت وتطورت اقتصادياً حتى غزت دول العالم بمختلف ضروب المنتجات والسلع بفضل مواردها البشرية اذ أنها من اقل الدول حظوة بالموارد ذات الاصل الطبيعي (حامد، ١٩٩١، ص ١٤٢٣).

عالج الإسلام هذا المورد العظيم من موارد الاقتصاد بربط اجرة الاجير بمنفعة العامل أو العمل، وهذان النوعان من المنافع هما اللذان يجري عليهما العقد ، ومن هنا لا يسلط العقد على منفعة المعلومات ولا على منفعة الشهادات بل يسلط على منفعة الاجير إلى منفعة شخصه أو منفعة عمله والاجرة انما تكون مقابل هذه المنفعة التي سلط عليها العقد، ولهذا فإن ما يسمى بدرجات الموظفين، أي ما يقدر من أجر للموظفين الا يكون حسب الشهادة، ولا حسب المعلومات وانما تكون حسب الشخص نفسه، اذا كان يكون بعمله بجسمه كالخادم أو حسب منفعة عمله ان كان يقوم به بعلمه وخبرته كالمعلم والطبيب والمهندس والخبير، ولا يكون غير ذلك.

ولذلك حث الاسلام على تعلم المهن والصناعات وتعلم العلوم وجعل ذلك فرضاً على الكفاية اذا لم يتوفر لدى الامة تأثم جميعها وحتى تقيم الدول الاسلامية هذا الفرض جعل الاسلام توفير المدارس والمعاهد والجامعات فرض على الدولة وبشكل مجاني كما أن الدولة الاسلامية تهيء المكتبات العامة والمختبرات وسائل وسائل المعرفة في غير المدارس والجامعات لتمكين الذين يرغبون مواصله الابحاث في شتى المعارف من فقه واصول وحديث وتفسير ومن فكر وطب وهندسة وكيمياء ومن اختراعات واكتشافات وغير ذلك، حتى يوجد في الامة حشد من المجتهدين والمبدعين والمخترعين، (النبهاني، مقدمة الدستور، ١٩٦٣، ص ٤١٨- ٤٢٠).

وبهذه الرؤية المنظومية تتأهل الكوادر البشرية وتزدهر الزراعة والتجارة والصناعة ويرتفع مستوى الإنتاج والدخل والاستهلاك ، وتصبح البلاد الإسلامية في مقدمة البلاد صناعياً وتجارياً ولا توجد مشكلة بطالة في ظل هذا النظام حيث أن الأيدي العاملة المتوفرة المؤهلة قد لا تكفي فيستعان باستقدامها من الخارج وهذا ما تقوم به الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا .

❑ النتائج:

من خلال الدراسة توصلت إلى النتائج الآتية:

أولاً : ان أسباب التخلف الاقتصادي هي أسباب سياسية ناتجة عن سوء النظام المطبق في العالم الإسلامي والذي مزقه إلى كيانات لا تملك قرارها فالانحطاط والتخلف يكمن في النظام لا في البلاد .

ثانياً : التخلف الاقتصادي هو تخلف في فنون وأساليب الإنتاج وحرمان البلاد من التكنولوجيا وليس في قلة الموارد الطبيعية.

ثالثاً : إن تعمد إهمال الموارد البشرية وعدم العناية بها وتأهيلها في شتى مجالات الحياة وسوء توزيع الثروة أديا إلى التخلف الاقتصادي واستشراء مشكلة البطالة .

رابعاً : إن علاج التخلف الاقتصادي لا يكون منتجاً إلا بمعالجة مصادر الاقتصاد أو الموارد الاقتصادية والسياسة الاقتصادية بأسلوب منظومي حيث تؤهل الكوادر البشرية الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية وتفعل الأحكام الشرعية في ملكية الأراضي وفي التجارة والصناعة وفي سائر نظم الحياة حيث تضمن بذلك إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد وتمكنه من إشباع حاجاته الكمالية لأن المشكلة تكمن في عدم الاستغلال السليم للموارد .

❑ التوصيات :

أتمنى على الأخوة العلماء الأجلاء وخاصة الذين يدرسون مادة الاقتصاد الإسلامي ومعالجاته لموارد الإنتاج وكيفية معالجاته للمشاكل الاقتصادية أن يدرسوا حسب المنحى المنظومي ، وكذلك الذين يدرسون الاقتصاد السياسي أن يعيدوا النظر في المادة العلمية بحيث تفصل الحاجات عن وسائل إشباعها فيدرسون الحاجات كمادة للاقتصاد الكلي أو السياسي ، ووسائل الإشباع وتوزيع الثروة كنظام اقتصادي لأن الرأسمالية التي دمجت بين الأمرين لم تعتني بالتوزيع على الأفراد بل اعتنت بزيادة حجم الدخل الأهلي وأهملت شأن الأفراد ضمن منظومة الحريات حسب وجهة نظرها والإسلام فصل بين الأمرين وهو الصواب.